الخميس ١٠ حزيران/ يونيه
للنشر فوراً
ILO/10/28

التقرير الجديد لمكتب العمل الدولي
بشأن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

جنيف (أنباء منظمة العمل الدولية) - يشير التقرير السنوي لمكتب العمل الدولي بشأن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة إلى بعض التحسن في الوضع الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بالرغم من أنه يبقى هشاً، ولا سيما في غزة.

ويعزو التقرير هذا التحسن إلى تسارع معدل النمو وارتفاع معدل العمل بشكل طفيف، لكنه يظل مع ذلك متدنياً جداً بالنسبة للمعايير الدولية. وارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة ٣,٧ في المائة خلال سنة ٢٠٠٨ ليصل إلى ١٣٩٠ دولاراً أمريكياً، لكنه لا يزال أقل بحوالي ١٥ في المائة من الحد الأعلى الذي بلغه في سنة ١٩٩٩.

ويذكر التقرير أنه بالإضافة إلى ذلك، وكنتيجة للإقفال الإسرائيلي شبه التام لقطاع غزة، لم يكن النمو موزعاً بشكل متساوٍ بين غزة والضفة الغربية. وقد أدى استمرار حالة النزاع إلى إعاقة الانتعاش الاقتصادي، بعد مضي عقد على اندلاع الانتفاضة الثانية. ويضيف التقرير "كلما طال الإقفال كلما زاد في تقويض الآفاق المستقبلية للعمال وأسرهم، لا سيما جيل الشباب".

وجاء على لسان السيد خوان سومافيا، المدير العام لمكتب العمل الدولي، "أنّ الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني الكئيب في الأراضي العربية المحتلة أسفر عن بيئة تتعرض فيها حقوق العمال وكرامة الإنسان يومياً لانتهاكات مستمرة". ويضيف قائلاً أنه "مع انعدام فرص أخرى، يُجبر العديد من الفلسطينيين على البحث عن العمل في الاقتصاد غير المنظم، في ظروف عمل غير مستقرة وعلى حساب سوء حماية اليد العاملة في أغلب الأحيان".

وقد أعد هذا التقرير لعرضه على مؤتمر العمل الدولي الذي افتتح دورته السنوية في جنيف في ٢ حزيران/ يونيه. وتستند استنتاجات التقرير إلى البعثات التي أُرسلت في وقت سابق من هذه السنة، إلى الأراضي العربية المحتلة وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ومنظمة العمل العربية وجامعة الدول العربية في القاهرة، للوقوف على وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الضفة الغربية وغزة والجولان.

ووفقاً لهذا التقرير، أصبحت القدس الشرقية أكثر عزلة عن باقي الضفة الغربية بسبب سياسة تخفيض نسبة الفلسطينيين الذين يعيشون ويعملون في القدس الشرقية. ويعرب التقرير عن قلق بالغ إزاء إعلان إسرائيل مؤخراً عن الاستمرار في التوسع في إنشاء المستوطنات في القدس الشرقية، مما أدى إلى "إلقاء سحابة معتمة على بدء محادثات غير مباشرة بهدف التوصل إلى استئناف مفاوضات جوهرية. واعتبرت آلاف الأسر الفلسطينية القرار العسكري الأخير بشأن منع التسلل بمثابة السيف المسلط فوق رؤوسها".

وعلى غرار ذلك، يذكر التقرير "أنّ العوائق أمام العبور والتنقل تشكل العقبات الأهم أمام التنمية الاقتصادية وترسيخ النسيج الاجتماعي الطبيعي في الجولان السوري المحتل. ويواجه المواطنون السوريون مشقات شديدة لضمان عمل ومداخيل تمكنهم من الحفاظ على هويتهم العربية السورية".

وفي مقدمة التقرير، يضم المدير العام لمكتب العمل الدولي صوته إلى صوت مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، الذي شدد على أن من المهم للغاية أن يواصل المجتمع الدولي دعم جهود السلطة الفلسطينية من أجل إقامة الدولة.

واستناداً إلى التقرير، لا بد من أن يصبح تعميم فرص العمل مبدأ تستند إليه جميع الإجراءات الحكومية الرامية إلى تشجيع نمو القطاع الخاص. وهو يشدد على أنه "يجب أن يكون توفير فرص العمل محور استراتيجية تقوم على اقتصاد نابض بالنشاط وعلى العمل اللائق والإدارة السديدة." ويبرز ذلك بصورة خاصة في غزة الخاضعة لحصار يعتبره التقرير "... غير مقبول ولا يطاق ولا يعود بالنفع"، مضيفاً أنه "كلما طال اشتداد القيود على تنمية المنشآت والعمل المنتج كلما أفضى ذلك إلى تقويض آفاق المستقبل لجميع أهل غزة".

واستجابة لهذه الاحتياجات الملحة، زادت منظمة العمل الدولية في توسيع برنامجها الخاص بالتعاون التقني في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويولى اهتمام خاص لدعم الشركاء الاجتماعيين واستحداث إطار قانوني للحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي، بما في ذلك السلطة الفلسطينية ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل.

وأخيراً، يرحب التقرير "بكل جهد تقوم به حكومة إسرائيل لتخفيف العبء الواقع على العمال الفلسطينيين والأسر الفلسطينية. (...) وقد أكدت منظمة العمل الدولية دائماً أن لأوجه التحسن في العبور والتنقل أثراً إيجابياً على التنمية الاقتصادية والعمل في الأرض الفلسطينية المحتلة. فالحل الدائم للنزاع يكمن في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للديمومة، تعيش بسلام وأمن مع جميع جيرانها".